

النضار

لثلاثاء 29 حزيران 2010 - السنة 77 - العدد 24088

جمعية المصارف ناقشت تقريرها عن 2009 و2010 طربييه: الاقتصاد مرجح أن يحقق معدلات نمو جيدة



رئيس جمعية المصارف مترسماً
الجمعية العمومية.

لاحظ رئيس جمعية المصارف جوزف طربييه أن الاقتصاد الوطني يواصل مسيرة نموه القوي، ويفترض ان يحقق نموا حقيقيا بنسبة 8 في المئة وفق توقعات صندوق النقد، بعد ارتفاع استثنائي بلغ أكثر من 9 في المئة عامي 2008 و2009". مرجحاً استمرار الاقتصاد في تحقيق معدلات نمو جيدة بسبب توقعات نمو الاقتصاد العالمي عموماً، بمعدلات تتخطى الـ 4,5 في المئة للسنتين المقبلتين، وبسبب التوقعات الإيجابية وخصوصاً لمنطقة الشرق الأوسط ومنها الخليج، بمعدلات ستفوق 5 في المئة."

التأمت امس الجمعية العمومية السنوية لجمعية المصارف، ولخص طربييه أهم منجزات مجلس الإدارة الحالي. ثم ناقشت التقرير السنوي للمجلس (حزيران 2009 - حزيران 2010) ووافقت عليه. وبعد الإطلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة 2009، أبرأت ذمة المجلس الإدارة ثم ناقشت الموازنة التقديرية لسنة 2011 وقررتها وقال "لم تكن معدلات النمو في لبنان أفضل المعدلات المسجلة في الاقتصادات الناشئة لولا الزيادات المهمة في القروض والتسليفات التي وفرتها مصارفنا لمختلف نشاطات الاقتصاد، فيما كان الائتمان في معظم دول العالم في تراجع او توقف او ضمور."

وأضاف "لم يكن سهلاً إدارة التدفقات المالية الضخمة التي شهدها لبنان ولا يزال منذ عامين ونيف بوتيرة وحجم غير اعتياديين وتحويل كثيف الى الليرة غير معهود بدوره. فقد جهدت السلطة النقدية لتحديد آثارها التضخمية عبر سياسة واعية للسيولة تمثلت في إصدارات كبيرة لشهادات الإيداع وتوسع الحوافز للأقراض بالليرة. كذلك واكبت ادارات مصارفنا هذه السياسة بخفض بنية الفوائد على نحو متدرج ومنظم. فأفادت الاقتصاد والخزينة وتعزز الاستقرار النقدي وبانت احتياطات العملات الصعبة الصافية من ودائعنا لدى مصرف لبنان ايجابية وبمستوى جيد قياساً على العقدين الماضيين". وعلى صعيد القطاع المصرفي وإزاء التوسع المحقق بمعدلات غير معهودة، أشار الى ان القطاع المصرفي التجاري وغير التجاري مع نهاية الثلث الأول من السنة الجارية يناهز الـ 130 مليار دولار من دون احتساب الفروع الخارجية او المؤسسات التابعة، "بما يتطلب منا إدارة تركز على الأسس السليمة كالعادة، ويمكن تلخيصها أولاً بالاستمرار في سياسات التوظيف المحافظة على العمل المصرفي السليم، وواجبنا أن ننبه الى ضرورة

مقاومة إغراء التوسع فيه للمقيمين وغير المقيمين بوتيرة يصعب معها مراعاة قواعد التسليف السليم واصلوه، وأن نحافظ على توظيفات سيولتنا بالعملات الأجنبية بمنتهى الحرص على قصر آجالها وملاءة الجهات المقابلة". ورأى ضرورة الحفاظ في إقراض الدولة على مبدأين، "الجهة ألا يتخطى إقراضنا للدولة بالعملات الأجنبية مضاعفا معينا لأموالنا الخاصة، والجهة ألا يتخطى إقراضنا للدولة قدرتها على خدمة مديونيتها العامة.